**المدرسة التفكيكية والنسوية:**

يشارك مؤيدو المدرسة التفكيكية لمرحلة ما بعد الحداثة في الحركة الفلسفية الشاملة التي أعلنتها النظرية الإجتماعية النقدية، وهم يدّعون القدرة على تفكيك كتابات الأكاديميين وصناع القرار عن طريق خطاباتهم، في اعتقاد منهم أن عملية التفكيك المنهجي تساعد على تفسير المعاني والمقاصد الذاتية المتضمنة في النصوص، في إطار البيئة الثقافية والإجتماعية.

تجلت إسهامات المدرسة التفكيكية للدراسات الأمنية بشكل كبير عبر اجتهاداتمدرسة كوبنهاغن في إحياء الدراسات الأمنية بناء على كون الأمن هو"فعل الخطاب" Speech Acts،لا سيما لدى اهتمامهم ببرامج البحث في الأمننة،فعلى عكس الدراسات الأمنية الكلاسيكية التي تركز على العناصر المادية للتهديد المتمثلة في نمط توزيع القوة والقدرات العسكرية، يبحث مفهوم الأمننة في الكيفية التي يتحول بها موضوع معين من قبل فاعل ما إلى مسألة أمنية، ويرى ويفر بأن إعلان النخب (تصريح - خطاب) يكفي لتحويل مسألة ما إلى مشكل أمني.

فالأمننة حسب بوزان هي إضافة الطابع الأمني على مجال معين من السياسات عبر عملية خطابية لغوية، حيث يحيل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما (قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية)، وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لمجال ما لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان" محل التهديد من المخاطر المحدقة به، ويتبع ذلك نقله من الحيز العادي للسياسة العامة إلى حيز قضاياها الطارئة، حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بعيدا عن ضغوط المجتمع المدني، أين لا يتمتعالأمن بمضمون محدد سلفا، بل يتغير محتواه بشكل ديناميكي عبر التفاعل Intersubjectivité بين الأفراد.

بينما تذهب آن تيكنر Ann TICKNERفي سياق آخر إلى بلورة مقاربة نقدية نسوية، تنتقد التركيز الواقعي على العنصر الذكوري في صناعة السياسة الدولية بشكل عام، حيث لا تتطرق المقاربة الهوبزية حسبها إلى وضع النساء في "حالة الفطرة" لأنهن وإن لم يشاركن في الأعمال الحربية التي تركّز عليها المقاربة الصراعية للعلاقات الدولية، فإنهن أهم عنصر في إعادة الإنتاج والتربية ...الخ.

تستشهد تيكنر في تبرير الطابع العنصري والهيمنة الذكورية على الدراسات الدولية ببعض العناوين الأكاديمية، ككتاب K.WALTZ« Man, the State and War » وكتاب LINKLATER « Men and Citizens in the Theory of International Relations » والتي تقصي حسبها ما يقارب نصف سكان العالم من التأثير الموجود واقعا في مجريات الأحداث الدولية؛ وتركّز تيكنر على كون النساء هنّ موضوع التهديد الأمني الداخلي (اغتصاب، تمييز، إخضاع ... الخ)، وعلى اعتبار البنية الأمنية من تشكيل الرجال تميل إلى العنف، ما يستدعي إشراك النساء أكثر فأكثر في صياغة السياسات الأمنية ومسار صناعة القرار بشكل عام.

وتحاول النظرية الاجتماعية النقدية بشكل عام أن تستوعب عمليات ومسارات التغيير في المركّب السياسي الاجتماعي كنسق متكامل، حيث قام النقديون بصياغة مشروع نظري بكيفية تقترن بواسطتها المعرفة بالمصالح المتصلة بكرامة الإنسان وانعتاقه من أجل ترجمة هذا الهدف إلى واقع ملموس في السياسة الدولية؛ وهي رغم ذلك تواجه انتقادات تتعلق بطغيان الجانب الفلسفي على تحليلاتها، وأن المستوى المنهجي الموظف يكثر احتمالات التحليل ويصعب من احتمالات الترابط بين وحدات التحليل السبعة، وأن المفهوم الموسع للأمن فتح المجال لضم أي تهديد أو خطر مهما كان هامشيا مما جعل إمكانية بناء تعريف دقيق وإجرائي صعب للغاية.